

بيان صحفي للمجلس الوطني لترانسبرانسبي المغرب صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفساد

يحتفي العالم يومي الأربعاء 9 والخميس 10 دجنبر، على التوالي باليوم العالمي لمحاربة الفساد، واليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك في سياق وطني ودولي يتسم بتفشي الجائحة المُدمّرة كوفيد 19. وقد سلطت الأزمة الصحية في بلادنا الضوء على الهشاشة الشديدة للاقتصاد الوطني الذي ينخره الريع والفساد اللذان أديا إلى إهمال الخدمات الاجتماعية، ونشر الهشاشة، وتفاقم الفوارق الاجتماعية والفقر لدى الغالبية العظمى من السكان.

على مستوى الحكامة، فأزمة كوفيد 19، لم تسلط الضوء على مكامن الضعف في الاقتصاد الوطني فحسب، بل شهدت استمرار ممارسات مدانة متمثلة في تفويتات مشبوهة لأصفقات عمومية، وإعطاء تراخيص بجميع أنواعها مقابل عمولات، ومظاهر من الابتزاز ... إلخ.

وتعاني بلادنا من وضعية فساد مزمن ونسقي، إذ تراجعت مرتبة المغرب في مؤشر إدراك الرشوة لسنة 2019 بسبع مراتب مقارنة بعام 2018، ليحتل المرتبة 80 من أصل 180 دولة في التصنيف العالمي، وهو ما يدل على المستوى الحاد والممنهج للرشوة ببلادنا. فما عدا الخطاب المناهض للفساد والذي فقد المصدقية تماما، فلا وجود لإشارة إيجابية عن إرادة حقيقية لمكافحة الرشوة بشكل فعّال.

أما على صعيد حقوق الإنسان فإن التراجع الواضح في مجال الحريات العامة يحرم مكافحة الفساد من ديناميكية المجتمع المدني من خلال اعتقال نشطاء حقوق الإنسان وصحفيين معروفين بانتقاداتهم وتحقيقاتهم الحساسة والذين يتواجدون رهن الاعتقال الاحتياطي التعسفي بدون محاكمة.

ويبدو أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تم تبنيها سنة 2015 أصبحت في طي النسيان، إذ لم يُسجّل أي تقدم ملموس على مستوى تفعيل مقتضياتها. فاللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي من المفترض أن تفقد هذا البرنامج لم تجتمع سوى مرتين منذ إنشائها سنة 2017.

كما أن تأجيل التعديلات على القانون الجنائي الذي يجرم الإثراء غير المشروع يوجد في وضعية متعثرة منذ سنة 2015، إضافة على أن تنظيم وضبط تضارب المصالح لم يدرج بعد على جدول الأعمال.

ويواجه القانون الجديد المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الذي يوجد بين أيدي البرلمان محاولات لإفراغه من جوهره ومرتكزاته الأساسية ومن استقلالية الهيئة.

إن التقارير الواردة من لجان التقصي البرلمانية والمجلس الأعلى للحسابات والهيئات الأخرى ذات الصلة، نادرا ما تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وهكذا فإن الغرامات التي فرضها مجلس المنافسة للحد من الاحتكار في مجال المنتجات النفطية والمحروقات والتي تضعف القوة الشرائية للمواطنين وتحدّ من القدرة التنافسية للشركات لا زالت مجمّدة..

إنها بشكل عام العناصر الرئيسية التي تشكل حصيلة سنة مأساوية في سياق الأزمة الصحية التي تجتازها البلاد، والتي لا تزال مستمرة في ظل الركود الذي تعرفه بلادنا منذ سنوات على مستوى وضعية الفساد.

وتحتفي جمعية ترانسبرانسي المغرب بهذين اليومين بقناعة أنه لا يزال الطريق طويلا لكي يتم إقرار وتبني سياسة حقيقية لمحاربة الفساد، واحترام تام لحقوق الإنسان، نابعة من إرادة سياسية حقيقية لمختلف سلطات الدولة. وستواصل الجمعية جهودها من أجل تشييد دولة الحق والقانون ومنظومة وطنية للنزاهة ذات مصداقية.

10 دجنبر 2020

المجلس الوطني